

بضمه واخره من العوض حتى سكتت شوهته فخرج ما شوهه من العسل
عنه لا عسل وكذا لو غسلسه بالزيت او بالورد او غيره فخرج منه
الذي سئل عنه ثانيا عند الحاجة لا غيره وعينه حذيفة او قد رط اذا كان قد
الراسح جبل او بربره فان يكون المفعول به حيا وانما ذكره لان الغرام
من قوله على الظاهر والمفعول فان العسل لما يخرج الى ولا يد من قسده
البلوغ وانما ذكره اعطاء اعلى ان كان شرفا في الكافي كالمعلوم في اول
بها الفن وروية المسقط المعنى والمؤيد وان لم يذكر فان الظاهر
في صورة الذي يحتمل ان يكون شرفا في بحر ان البدل باصالة الهوا
لمنى وجب من جهة ما لا يتصل في الكافي فيه فلا بد ان يوصف بالانقطاع
لخص والنفاس لولا ان كان لا يتغير به حتى يطهر على قراءة التبريد
والعقيدان سبب العوج بهما هو كذا في منزلة الجارية النابتة
بسبب النزول والا لا حال يمنع عن ذلك ما في الذخيرة من ان المسافة اذا
ظهرت من البيض فتمت ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يتبرأ بالكن
لا تقرأ القرآن لانها لا تسببت فقد خرجت من الجنة فلما وجدت الماء
اجب عليها الغسل فصارت بمنزلة البرج بعد ما ظهر ما في الفرق الذي اراه
من حالها كما كان بالانقطاع سببا تاذا انقطع ثم اسست بلانها الا انما
اذ وقت الانقطاع كانت كاذبة وهي غير مأمورة بالشرع عننا وهي

اسلمت

اسلمت لم يوجد السبب هو الانقطاع بخلاف ما ذكره العبد الكافر من اسلمت
حيث يجب عليه غسل الجارية لان الجارية امر مستتر فيكون جنباً بعد الاسلام
والانقطاع خبر مستتر فاخره فان سناه على ان لا يثبت لها ما يثبت للمثاق
حدث حكى سبب غسل الجارية وقد عرفت حال تلك المني قوله ومنى اسلمت
لم يوجد السبب بل عليه ان الطال كذلك فيما اذا استغنى بغيرها فان غسل
يكون والحديث منه قلنا لا بد من الغسل بهما ايضا والفرق بينهما حكم واحكام
فيها لا يبقى ظاهرة بعد انما من غيرهما فلا جرم يكون غيرهما اذ لا وسبب
بها فثبت ان بهما حكما واحكاما واما الانقطاع فغسله في الفرج المرام
وانقطع الكلام والحكمة الحكام لا على جرم بل انزال وكذلك
ذكره في القضاة والظهير وسن حلف على ما قبله من حيث المعنى كانه
قال فرض الغسل كذا وسن للجمي اي لصلواتها على هو ظاهر الرائدة
والعبد من الاحكام وعرضه من غسل آخر لا فرضه لانه بل واجبه هو
غسل الميت في الجوز الوضوء ماء السماء والارض كالغسل والعين واما
النتيج فاذا كان ذالبا يجوز الوضوء لانه من جنس ماء السماء وفي قوله
كالخطوات الى ذلك وان يصير المكاتب لم يغسل بغير المكاتب لانها
متساوية بعضها بغير في اول موضع وقد يطول لو ذكره في غير موضع
سنة واعلم انه اذا اعتزل ما فان علم ان سنة الغسل لا يجوز

King Saud University

Copyright © King Saud University